حق المجتمع في العملية الإحصائية وواجباته

يحي لعمارة محمد[1]

تعد المؤسسة الإحصائية في أي مجتمع ما أساس عملية التنمية، ويناط بها عادة مهمة تسخير المعلومة الإحصائية الضرورية لصناع القرار ومتخذيه التي تساعدهم على إعداد الخطط والاستراتيجيات التنموية. فقد شبهها الدكتور لحسن عبد الله باشيوة على أنها "البوصلة التي ترشد المخطط وترشيد القرار إلى الطريق الصحيح نحو التنمية"[2] و"حجر الزاوية في عمليات تخطيط التنمية ومتابعتها". [3]

وتتولى الدولة توفير مختلف الوسائل الضرورية سواء كانت مادية أو معنوية من أجل إنجاح عمل نظامها الإحصائي، وقيامها بمهامها بشكل موضوعي، ناجع، فعال وعلمي، وذلك اعترافاً منها بأهمية الدور الذي تلعبه هذه المعطيات الإحصائية في العمل التنموي بشكل عام وفي القضية السكانية بشكل خاص. بما أن النمو السكاني يعد من عراقيل التنمية الاقتصادية، "هذا النمو السكاني ينظر إليه على انه حمل ثقيل على النظام المالي فهو بذلك يلحق ضرر بالمشاريع التنموية التي تحقق الثروة الاقتصادية". [4] "ونظرا لارتباط عملية التنمية ارتباط وثيق بالإحصاءات وذلك لأن مدى نجاح الخطط التنموية يقاس بما تستند عليه من بيانات ومعلومات ومؤشرات إحصائية عن المتغيرات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع". [5]

ولكي ينجح عمل أي نظام إحصائي، يجب أن يرتكز على مبدأ المشاركة الجماعية الفاعلة والإيجابية، حيث أكد بن مسعود ذلك قائلا " تلبية الرغبات والاحتياجات متعلق بدرجة تطوير القوى المنتجة (تطوير التقنية والأسلوب، المستوى الثقافي) وحالة العلاقات الاجتماعية الإنتاجية (تنظيم المجتمع، توزيع الموارد...).[6] انطلاقا من التخطيط واتخاذ القرار، مرورا بالتنفيذ والعمل، وصولا إلى الانتفاع من ثمار مشاريع التنمية وبرامجها، ويمكن القول هنا بأن التنمية هي التخطيط الاستراتيجي والتوظيف الأمثل لجهود الكل من أجل المنفعة العامة.

وفي هذا الشأن أكد الباحثون، على المشاركة الفاعلة لمختلف قوى المجتمع في رسم السياسات ووضع البرامج وخطط التنمية، بعد أن ساد الاعتقاد بأن هذه المهمة من اختصاص القطاع الحكومي فقط.

---

(1)– أستاذ علم الاجتماع بجامعة عبد الحميد بن باديس . مستغانم .

(2) – لحسن عبد الله، باشيوة، "دور العلوم الإحصائية في إرشاد مسارات السياسات التنموية وإتاحة القرارات الموثوقة"، دراسة حالة: الأدوات الفعالة لتفعيل الحكم الرشيد في المجتمعات العربية. سرت، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، نوفمبر 2009. ص. 332.

(3) –*ILES A. (2001),* " Population et développement. " In " éducation en matière de population". Ministère de l'éducation national en collaboration avec le fonds des nations unies pour la population, Avril 2001, p. 30 .

(4) – خديجة، عبد الله يحمد، "أهمية المؤشرات الإحصائية في التنمية البشرية"، سرت، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، نوفمبر 2009. ص. 53.

(5) –*BEN MESSAOUD M. (1977), "* Pour une amélioration des statistiques de l'état civil en Algérie ", Mémoire de fin d'études, institut des techniques de planification et d'économie appliquée, Alger, p. 87.

(6) – اجتماع اللجنة التوجيهية لمنتدى PARIS 21، دليل تصميم إستراتيجية وطنية لتطوير الإحصاءات، أمانة المنتدى، 8 نوفمبر 2004، ص.02.

ومع تزايد إدراك صانعي السياسية وخطط التنمية بالحاجة إلى تعزيز القدرات الإحصائية لدعم تصميم ومراقبة خطط التنمية ومواجهة المشكلات كمحاربة الفقر وترقية التعليم والسكن والصحة...الخ. ازداد إدراك أهمية مساهمة ودور مختلف القوى الاجتماعية في وضع ومراقبة تلك الخطط.[7] حيث أشار الأمين العام للمجلس الوطني للسكان الدكتور "**احمد علي بورجي**" في افتتاح المنتدى الأول للسكان لمنظمات المجتمع المدني باليمن على "أهمية الدور الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني في الإسهام في وضع برامج وخطط التنمية وفي تنفيذ الأنشطة والبرامج التي تحقق أهداف السياسة التنموية بشكل عام وأهداف السياسة السكانية والعمل السكاني بشكل خاص كون العلاقة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني علاقة تكاملية واعتماد متبادل كونها احد عناصر تجليات الدولة الحديثة من اجل مواجهة مشكلات المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والصحية"، وعليه فقد عملت الدولة الجزائرية على بلورة آلية لترجمة هذا الإدراك بإنشائها لنظام إحصائي رسمي يدعم هذا الإطار، من خلال جهاز مركزي للإحصاء يتولى جمع ومعالجة ونشر الإحصاءات الرسمية حول كافة المجالات التي لها علاقة بالمجتمع. يطلق عليه حاليا اسم الديوان الوطني للإحصائيات **ONS**[*].

فما مدى التزام الديوان بوصفه مؤسسة حكومية رسمية بحق جمع البيانات العامة والوصول إليها وآليات تنفيذ ذلك والسياسات الرسمية لقيادة الجهاز المتعلقة بنشر المعلومات وتأمينها للمستخدم سواء كان فردا أو مجتمعا مدنيا؟ ما مهامه بالضبط؟ وما هي مجالات تدخلاته ومصادر جمع بياناته؟ وأين يكمن دور المجتمع ومؤسساته في العملية الاحصائية؟ وإلى أي مدى يخدم هذا الأخير المجتمع المدني، ومن جهة أخرى إلى أي مدى يؤثر المجتمع المدني في النظام الإحصائي ويجعله أداة من أدوات خدمة المجتمع و تحضره؟

يعد الديوان بنك معلومات حول الواقع الجزائري، الركن المحوري في النظام الإحصائي، حيث يقوم بدور كبير ومنظم في توفير المعلومات العامة والرقمية عن المجتمع وخصائصه، فهو بذلك يشكل المرجع الأساسي في مجال توفير إحصاءات رسمية ومؤشرات اجتماعية بمصداقية وحيادية واستقلالية تامة بما أنه صاحب حق في جمعها، معالجتها ونشرها، حيث "تظهر أهمية البيانات الإحصائية من خلال دورها في التنمية الاقتصادية ومحاكاتها للتقنيات الحديثة لتكنولوجيا المعلومات وما يتعلق بنشر المعلومات بشكل أسرع وأدق ومعالجتها بما يتعلق في نشر وتعميم المعلومات الإحصائية لأن قرار وتخطيط صحيحان يتطلبا إحصاء دقيق ومتقدم". [8] ولا بأس أن نعرج على بعضها على سبيل المثال وليس الحصر:

- **إحصائيات ديموغرافية** (عدد السكان، إحصاءات الحالة المدنية، مؤشرات ومعدلات ديموغرافية...الخ)
- **إحصائيات اجتماعية** (الإسكان وتجهيزاته، المداخيل والاستهلاك، الحوادث، الجرائم، الانتخابات...الخ)

---

[7] – نفس المرجع السابق، ص. 334.

[*] ONS : Office National des Statistiques.

[8] – لحسن عبد الله، باشيوة، المرجع السابق، ص. 331.

- **إحصائيات اقتصادية** (المجتمع القادر على العمل، اليد العاملة، البطالة، إنتاج السلع وأسعارها، الصناعة والتجارة، الحسابات القومية، ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية ...الخ)
- **إحصائيات صحية** (عدد الأطباء، عدد الأسرة، المعاقين، معدلات انتشار الأمراض وانحسارها...الخ)
- **إحصائيات تعليمية** (عدد التلاميذ، عدد الأساتذة، مؤشرات و معدلات تعليمية...الخ)
- **إحصائيات جغرافية** (الخريطة الجغرافية للوطن، الزراعة، البيئة، المياه والموارد الطبيعية، النقل والسياحة...الخ).

وغيرها من المجالات الأخرى ذات صلة بالسكان وخصائصهم.

ويرتكز النظام الإحصائي في الجزائر على الاحصائيات المنبثقة من:

1) **التعداد أو الإحصاء العام للسكان والسكن:** وهو بمثابة جرد لحظي يعطي صورة عن السكان وخصائصهم في تاريخ محدد، يجرى تنفيذه بانتظام مرة كل خمس (5) سنوات أو كل عشر (10) سنوات حتى تتطابق مع تبويبات التوزيع العمري للسكان حسب فئات السن الخماسية أو العشرية[**] ولعدة أساب أخرى كالتكلفة.
2) **التسجيل الحيوي أو المدني (الحالة المدنية):** عبارة عن تسجيل لحظي للأحداث الحيوية التي تحدث فتؤثر على عدد السكان بالزيادة (المواليد) أو النقصان (الوفيات) أو في بعض الخصائص السكانية كالزواج والطلاق. وبذلك فهي عملية دائمة ومستمرة عكس عملية التعداد السكاني وعليه تصبح الإحصاءات الحيوية أدوات لقياس التغيرات التي تطرأ باستمرار على صورة السكان تلك.
3) **المسوحات أو التحقيقات بالعينة:** نظرا لعيوب ونقائص التعدادات السكانية والإحصاءات الحيوية يلجأ الباحث إلى هذه الاستقصاءات المستخدمة كبديل للمصادر الأخرى المذكورة آنفا أو مكملة لها، للحصول على بيانات أكثر ثراء وتوضيحا. مستعينا في ذلك بجزء من المجتمع الاحصائي ليتم في ما بعد تعميم النتائج على المجتمع ككل، بشرط أن تكون العينة ممثلة تمثيلا جيدا لهذا الأخير. وتمتاز بالدقة، وقت تنفيذها قصير، جهد وتكلفة أقل إذا ما قورنت بالحصر الشامل.

توفر هذه المصادر الثلاثة الرقم الإحصائي الجزائري، وهي على علاقة شراكة حقيقية بين مكونات النظام الإحصائي. بما أن القانون يلزم المؤسسات الحكومية والوزارات بإنشاء وحدات فرعية للإحصاء (مصلحة الحالة المدنية، المستشفيات...الخ) تكون على علاقة منتظمة ودائمة مع الديوان وتتقيد بمعاييره، كما يخول للديوان حق الاطلاع والحصول على سجلاتها الإدارية والاحصائية.

ومن المهمات الرئيسية للديوان في مجال نشر المعلومات العامة وتأمينها لطالبيها من خلال الطرق التقليدية (مطبوعاته ومنشوراته) والطرق الحديثة (الصفحة الالكترونية الخاصة به والاقراص المضغوطة Cd-Rom) ما يلي:

1. توفير البيانات والمعلومات الإحصائية في كافة المجالات.

[**] في الجزائر ينفذ الإحصاء كل عشر (10) سنوات.

2. توعية الرأي العام حول تقديم المعلومات الإحصائية والفائدة من وراء فعل ذلك.
3. إنشاء علاقة بين النظام الإحصائي وفئات المستخدمين (الحكومة، المواطن، الجامعات ومؤسسات البحث، المنظمات الدولية والقطاع الخاص...الخ).
4. التعاون مع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في مجال إجراء المسوحات ونشر نتائجها.
5. إنشاء مكتبة تضم كافة الإحصاءات الجزائرية الصادرة عن الجهاز.
6. المشاركة الفعالة في بناء وتطوير السجلات المختلفة الإدارية منها والإحصائية لتلبية احتياجات المجتمع الجزائري كسجلات الحالة المدنية.

ويتمثل الهدف الأساسي للجهاز في تطوير وتعزيز النظام الإحصائي الجزائري، على أن يبنى بأسس قانونية وعلمية تنظم عملية جمع ونشر البيانات لاستخدامها لأغراض علمية وإحصائية، التخطيط ورسم السياسات واتخاذ القرارات. تحليل النظم هو عملية تحليل لنظام قائم، وتصميم نظام جديد، ثم إقامة هذا النظام، وتنفيذه، وتقييمه وذلك من أجل توفير المعلومات اللازمة لصنع القرارات في منظمة ما[9] يؤكد القانون، على سرية البيانات التي يجمعها الديوان وخصوصية الأفراد والمؤسسات باعتبار البيانات الفردية لا تلزم الباحثين بقدر ما تلزمهم المعلومات وقواعد البيانات الإحصائية، التجميعية منها خاصة، ويمكن الوصول إلى المبحوثين في حالات يحددها القانون وبموافقتهم، أو لغرض قضائي في حالة إمكانية هذه البيانات الفردية من إثبات أو نفي حكم قضائي. وما عدا ذلك يصبح مفتوحا للاستخدام العام وفق درجات حددها الديوان.

تقوم فلسفة الديوان كجامع للمعلومات وناشر لها على أساس أن الإحصاءات هي عبارة عن سلعة عامة، ويحق لجميع أفراد المجتمع الحصول عليها، حيث يظهر بين أهداف ومهمات الديوان، بند أساسي آلا وهو توعية الرأي العام حول تقديم المعلومات وما الفائدة من وراءها، وهذا يجعل تقديمها من طرف المواطن واجب وطني وصورة من صور المواطنة، ومن واجب الجهاز من جهة أخرى أن ينشر النتائج ويضعها في متناول الجميع، وعليه فلا بد من جميع أفراد المجتمع ومؤسساته سواء كانت حكومية أو غير حكومية بالإدلاء بالمعلومات التي يقوم الجهاز بجمعها وإعدادها ونشرها. فعلى المواطن مثلا الذي طرأ تغير في حياته من ولادة، زواج، طلاق...الخ أن يصرح بذلك في مصلحة الحالة المدنية، ولا نقصد هنا فقط التسجيل الإداري بل نركز على التسجيل الإحصائي غير المعروف لدى الأغلبية، وكذلك يترتب على المبحوث عند اختياره كفرد من أفراد العينة أو المجتمع الإحصائي أن يتعامل مع استمارة البحث بكل جدية وصدق فيما يخص المعلومات التي يدلي بها للباحث سواء كان طالبا أو موظفا يخضع لمؤسسة حكومية.

يمثل مستخدم البيانات عنصرًا هامًا في العملية الإحصائية سواء كان باحثا أو مبحوثا. وعليه فلا بد أن يكون واعيا كل الوعي بفائدة الإدلاء ببيانات خالية من الأخطاء، ذات جودة ومصداقية عالية إذا لبس لباس

---

[9]– منصور، عوض، أبو النور محمد، "مقدمة في تحليل النظم"، عمان، دار الفرقان. 1989. ص63.

المبحوث، وأن يتاح له استخدام البيانات الإحصائية بأفضل وأسهل وأسرع الطرق بدون أي تأخير إذا لبس لباس الباحث.

ومن هذا المنطلق ولكي تتسم هذه البيانات بالصدق والدقة ودرجة عالية من الثقة والموضوعية لا بد من التركيز على نشر وتعزيز الوعي الإحصائي لدى الموظف والمجتمع، وهنا يتجلى جليا دور المجتمع المدني في ذلك باعتباره أجزاء مجزأة من المجتمع، فكلما كان المجتمع المدني واعيا وفعالا ومشاركا في العملية الإحصائية كلما فتح المجال واسعا أمام بيانات إحصائية لا يستهان بها من أجل اتخاذ القرارات السليمة لتنمية مستدامة وحكم رشيد. ولعل شراكة الديوان كمؤسسة حكومية مع المجتمع المدني في تجميع وعرض البيانات الإحصائية المتعلقة بالسكان هو فرصة سانحة لتحديث النظام الإحصائي. إن شراكة من هذا النوع ستصب في مصلحة الدولة والمجتمع معا، فهل سنتمكن من ربح الرهان الذي لا يكلفنا سوى العزم والإرادة كي نلتحق بالركب الذي دخل غمار التحضر والتحديث؟

يتمحور النظام العام لنشر البيانات حسب ما جاء به في اجتماع اللجنة التوجيهية لمنتدى PARIS 21 حول أربعة أبعاد رئيسية:

- تغطية البيانات: الدورية والمواعيد.
- نوعية البيانات: شفافية المنهجيات، المصادر والتدقيق.
- سلامة البيانات: الشفافية، والموضوعية، والمهنية.
- الإتاحة للجمهور: جدول زمني بالنشر والنشر للجميع بنفس الوقت. [10]

وفي نفس الشأن يرى Gees Ford أن المعلومات والبيانات يجب أن تتوافر لها شرطان أساسيان هما الحداثة والمضمون غير الفارغ تكون جديدة وثانيهما أن تحتوي على خبر معين. وأكد ذلك الدكتور **باشيوة** حيث حدد أحدى عشرة (11) خصائص أساسية يجب أن ترتكز عليها البيانات الإحصائية من أجل توفير معلومات متكاملة، وهي:

1. **التوقيت:** حيث يتلقى المخطط المعلومات خلال الوقت الذي يحتاجها فيه لتجنب احتمالات تقادمها، وفقدها للفاعلية.
2. **الدقة:** وهي الميزة المحفزة لصانعي السياسات وصياغة الرؤية عبر إجراءات القياس المستخدمة في إعداد المعومات وتشغيلها وتجهيزها وتلخيصها وعرضها واستخدامها.
3. **الصحة:** تمثل مقدار الخلو من الأخطاء سواء كانت لغوية أو رقمية
4. **إمكانية التعبير الكمي:** تعبر عن إمكانية التعبير عن المعلومات بالأرقام والرتب عمليا.

---

[10]- اجتماع اللجنة التوجيهية لمنتدى PARIS 21 ، المرجع السابق، ص.17.

5. **إمكانية التحقق:** تعبر عن مؤشر درجة الاتفاق فيما بين المستخدمين المختلفين عندما يتفحصون نفس المعلومات.
6. **الموضوعية:** تعبر عن مؤشر الخلو من التحيز وتوافر الدليل الموضوعي القابل للتحقيق.
7. **إمكانية الحصول عليها:** تعبر عن درجة اليسر والسرعة في الحصول على المعلومات.
8. **الخلو من التحيز:** تعبر عن مؤشر غياب النية في التعديل أو التحريف للتأثير على مضمونها ولتحقيق أغراض خاصة.
9. **الشمول:** تعبر عن مؤشر الإتمامية والاكتمال في المحتوى والشكل.
10. **الملائمة:** تعبر عن مدى الارتباط بمتطلبات المستخدم المحتمل لها.
11. **الوضوح:** تعبر عن مؤشر خلو المعلومات من الغموض. [11]

وفي نفس السياق أقروا الإحصائيين ومنسقي الأنشطة الإحصائية في منظمات الأمم المتحدة والمنظمات ذات الصلة عشرة مبادئ لتنظيم الأنشطة الإحصائية الدولية، تتمثل في الملائمة والحياد والإتاحة، المعايير المهنية والأخلاقية، الولايات، المسؤولية والشفافية، فعالية الكلفة، السرية، منع الاستخدام الخاطئ، المعايير الإحصائية، التنسيق الدولي، التعاون الدولي،[12] وهي تتكامل مع الخصائص الأساسية للمعلومات التي جاء بها الدكتور باشيوة.

في الأخير لا يسعني إلا أن أضع بين أيديكم بعض التوصيات حول الموضوع على سبيل المثال وليس الحصر:

- العمل على تحسين حالة واجبات وحقوق الإنسان ليس فقط على الورق ونظريا ولكن على أرض الواقع لا سيما واجب توفير المعلومات الإحصائية وحق الحصول عليها.
- إسهام المجتمع في العملية الإحصائية والحرص على تفعيل مشاركة والتزام المواطن بالتصريح عن البيانات الإحصائيات المتعلقة به وبالتالي في تقرير مصيره وتحقيق التنمية.
- تقديم معلومات بشأن واجبات وحقوق الأفراد لكسب تأييدهم وتعزيز سلوكهم المدني اتجاه القضايا الخاصة بالسكان والمساهمة في تطوير المجتمع وتنميته من خلال نشر وتعزيز ثقافة الوعي الإحصائي وممارسته بحرية وشفافية، والذي يعد مفهوما من قيم ومبادئ الحياة المدنية والفعل التحضري.
- المساهمة الفعالة لمؤسسات المجتمع المدني مع السلطات التنفيذية والتشريعية في مناقشة وصياغة القوانين المتعلقة بالجانب الإحصائي وتعديلها.

---

[11]- لحسن عبد الله باشيوة، المرجع السابق، ص. 333

[12]- لجنة تنسيق الأنظمة الإحصائية، (2005)، " مبادئ لتنظيم الأنشطة الإحصائية الدولية: أقرتها والتزمت بها أربع وعشرون منظمة دولية"، الموقع

htt://www .escwa .un.org.divisions /scu/events/7-9nov06/Pgisa.pdf

- خلق علاقات تكاملية وشراكة، حوار تفاعلي وبناء، عملية اتصال وتواصل بين مختلف منتجي ومستخدمي ومزودي البيانات الإحصائية، ويشمل ذلك: صانعي السياسات ومتخذي القرارات في الهيئات الحكومية وشبه حكومية، السياسيين، الباحثين، المحللين، مؤسسات المجتمع المدني، المنظمات غير الحكومية، هيئات القطاع العام والقطاع الخاص، الهيئات الإقليمية والدولية ووسائل الإعلام وأفراد المجتمع بشكل عام.
- العمل على تسليط نوع من الرقابة والتقييم، المحاسبة والمساءلة، المتابعة والتطوير على النظام الإحصائي المتبع وأداء الفاعلين فيه والقائمين عليه، بهدف تخفيف مشاكله والحد منها ما أمكن.
- تقييم الوضع الحالي للنظام الإحصائي اخذين بعين الاعتبار وجهة نظر المستخدمين واحتياجاتهم الحالية والمستقبلية مع الحرص على تطوير وتحسين برامجه.
- الحرص على تكوين كوادر متخصصة في معالجة المعلومات والبيانات الإحصائية لإسناد مراكز اتخاذ القرار والارتقاء بجودة النشاط الإحصائي.
- إجراء حملات توعية مستمرة لتعزيز أطر التعاون والتفاعل ما بين مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع المدني وأفراده، وذلك من خلال توفير المعلومات بالاتجاهين، ومع ذوي العلاقة، وبخاصة في القضايا المحورية والحاسمة ذات المساس المباشر بحياة الإنسان.
- أخيرا، توفير المعلومات الإحصائية ذات صلة بالسكان المتاحة لدى مؤسسات المجتمع المدني لطالبيها، من باب أن ما يمكن أن تصل له هذه المؤسسات من معلومات أكبر بكثير مما يمكن أن تصل له المؤسسة الرسمية المعنية بالعملية الإحصائية.

هذه التوصيات وغيرها من شأنها أن تنقل الفرد من واقع الرعية إلى المواطنة والمشاركة في النهوض بأوضاع المجتمع إلى أرقى المستويات.

وسأنهي مقالي هذا بما جاء به **Moheau** ديموغرافي من القرن 18 حيث قال: "لا يمكن أن تكون هناك آلة سياسية فعالة وموجهة، ولا إدارة جيدة وناجعة في بلد حالة مجتمعه غير معروفة." [13]

---

[13] –*TADJEDDINE A. (1996)* "Analyse critique et comparative de deux sources d'information local", poste graduation spécialisé, option: population et développement, institut de démographie, Oran, p. 2